الأمم المتحدة

A/59/736/Add.15

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البندان ١٢٣ و ١٥٤ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتقرير النفقات للفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (٤ نيسان/ أبريل - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)	١٠٠ ٣٦٨ ٩٦	دولار
النفقات للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (٤ نيسان/ أبريل - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)	٢٠٠ ٠٦٣ ٨٣	دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٨٠٠ ٤٧٢ ٣٧٨	دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٦٠٠ ٨٣٥ ٣٧١	دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٠٠٠ ٦١٠ ٣٦٧	دولار

260405 260405 05-31618 (A)
0531618

أولا – مقدمة

١ – تستلزم توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات أدناه إجراء تخفيض قدره ٦٠٠ ٢٢٥ ٤ دولار في الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر A/59/750). وتقدم اللجنة أيضا عددا من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بإدارة وتنظيم البعثة وفرص تحقيق مزيد من الوفورات.

٢ – ويتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/59/736) وجهات نظرها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل الشاملة. وفي الفقرات الواردة أدناه، تتناول اللجنة الموارد والبنود الأخرى المتصلة على وجه التحديد بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣ – وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في مسألة تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثانيا – تقرير عن النفقات في الفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٤ – بناء على توصية اللجنة الاستشارية، رصدت الجمعية العامة في قرارها ٣١٠/٥٨ مبلغا إجماليه ١٠٠ ٣٦٨ ٩٦ دولار (صافيه ٢٠٠ ٦٠١ ٩٥ دولار) للفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لإنشاء البعثة، شاملا مبلغ ٣٠٠ ٩٤٣ ٤٩ دولار الذي سبق أن أذنت به اللجنة بموجب أحكام الجزء رابعا من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد قسم هذا المبلغ على الدول الأعضاء.

٥ – وبلغ مجموع النفقات في الفترة مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٠٦٣ ٨٣ دولار (٩٠٠ ٥١٥ ٨٢ دولار) (انظر الفرع رابعا – ألف من الوثيقة A/59/750). ويبين الرصيد غير المرتبط به الناتج وإجماليه ٩٠٠ ٣٠٤ ١٣ دولار (صافيه ٣٠٠ ٠٨٥ ١٣ دولار) معدل تنفيذ للميزانية قدره ٨٦,٢ في المائة، مما يمثل نقصانا عاما في الإنفاق قدره ٦٠٠ ٦٦١ ٧ دولار (٢٠,٧ في المائة) تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و ١٠٠ ٥٣٣ ١ دولار (٢٣,٥ في المائة) تحت بند الموظفين المدنيين و ٢٠٠ ١١٠ ٤ دولار (٧,٨ في المائة) تحت بند التكاليف التشغيلية.

٦ – وتحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه فضلا عن المراقبين العسكريين الذين أمكن نشرهم بالكامل خلال هذه الفترة بمتوسط قوام قدره

١٢٦ مراقبا مقابل المتوسط المدرج في الخطة وقدره ١٢١ مراقبا، فإن متوسط معدل الشغور للوحدات العسكرية بلغ ١٣,٤ في المائة ولأفراد الشرطة المدنية ٦٥,٩ في المائة، بسبب التأخير في تحديد البلدان المناسبة المساهمة بقوات، مما أدى إلى التأخير في نشرهم. وترد في الفقرة ٢ من الفرع سادسا من وثيقة الميزانية (A/59/750) تفاصيل بالخطوات التي اضطلعت بها إدارة عمليات حفظ السلام لمعالجة هذه المسألة التي أثارتها اللجنة الاستشارية أيضا في تقريرها الأخير (الفقرة ٢١ من الوثيقة A/59/419).

٧ - وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، بلغ متوسط معدل الشغور في وظائف الموظفين الدوليين ٣٢,٨ في المائة، والموظفين الوطنيين ٤٤,٦ في المائة، ومتطوعي الأمم المتحدة ٨٠,٢ في المائة. وتعزى معدلات الشغور المرتفعة هذه إلى عدم كفاية البنية الأساسية للبعثة وعدم توافر القدرة على إدارة عملية التوظيف، فضلا على المنافسة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى على المرشحين الناطقين باللغة الفرنسية، ولا سيما نشاط التوظيف المرتفع المتصل بالتوسع في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي خلال الفترة نفسها. وفيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة، تعزى معدلات الشغور المرتفعة إلى أن توظيف ١٢٠ موظفا لشؤون الانتخابات قد تأخر لحين اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٨ - وتعزى الوفورات التي تحققت تحت بند التكاليف التشغيلية إلى ما يلي:

(أ) انخفاض نفقات السفر الرسمية والتدريب عما كان مدرجا في الميزانية؛

(ب) القدرة المحدودة لقسم المشتريات على إنجاز عملية شراء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمراقبة؛

(ج) طول مدد مهل الشراء وعمليات التأخير في تسليم مجموعة متنوعة من المعدات، من قبيل أثاث المكاتب والإمدادات الطبية ومعدات الأمن والسلامة من جانب المتعاقدين المحليين ومن خلال عقود منظومة الأمم المتحدة على السواء؛

(د) الاحتياجات المنخفضة لخدمات التعديل والتجديد والتشييد بسبب التأخير في تحديد أماكن العمل المناسبة لإنشاء حيز ومرافق المكاتب في مواقع معينة؛

(هـ) نشر عدد من المركبات أقل مما كان مدرجا في الخطة، مما ترتب عليه انخفاض في تكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم؛

(و) التنفيذ المحدود للمشاريع السريعة الأثر بسبب ضيق الوقت المحدد للتعرف على المشاريع من هذا القبيل وإقرارها؛

(ز) التأخير في نشر الأصول الجوية، مع النشر الفعلي لطائرتين (طائرة عمودية واحدة وطائرة واحدة ثابتة الجناحين)، بدلا من النشر المتوقع لست طائرات.

٩ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن بعض عمليات التأخير نجمت عن نفاد، مخزون النشر الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا، بسبب زيادة الطلب من عدد من البعثات التي كانت في مراحل البدء أو التوسع في الوقت نفسه. وتلاحظ اللجنة أنه في معظم الحالات، حققت الوفورات نتيجة لعمليات التأخير خلال مرحلة البدء وأنها تشكل نفقات ستمتد إلى الفترة التالية.

١٠ - وقابل هذه الوفورات جزئيا زيادة في نفقات نقل المعدات المملوكة للأمم المتحدة عما كان مدرجا في الخطة، ونقل احتياطي حصص الإعاشة لمدة ١٤ يوما من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والتعجيل بحيازة مركبات ومعدات ورش وحيازة مولّدات كهربائية إضافية ومباني وحدات صلبة الجدران وهياكل ذات جدران شبه صلبة لمرافق الإقامة والمكاتب لحين تحديد أماكن العمل المناسبة والتعاقد عليها.

١١ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالرغم من عمليات التأخير خلال فترة البدء، تمكنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من تحويل نحو ٣ ٠٠٠ من قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى أصحاب خوذات زرقاء ونشرهم على طول منطقة بث الثقة، ووضع مذكرة التفاهم مع وحدات الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا السابقة في صيغتها النهائية، ووضع إجراءات التفتيش على المعدات المملوكة للوحدات موضع التنفيذ وإنجاز عمليات التفتيش. ولدى الاضطلاع بهذه الأنشطة، تلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة والمعدات والسلع من بعثات الأمم المتحدة المجاورة، أي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترد في الفقرتين ٦٧ و ٦٨ أدناه تفاصيل عن المساعدة المقدمة خلال فترة البدء، فضلا عن التعاون المستمر بين بعثات الأمم المتحدة.

١٢ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير النفقات بشأن فرادى أوجه الإنفاق في سياق مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في الفرع رابعا أدناه.

ثالثا – معلومات عن الأداء في الفترة الجارية

١٣ – نظرا لمختلف المعوقات التي صودفت هذا العام، وبدلا من إدراج البيانات الإحصائية الموحدة عن الأداء في الفترة الجارية في كل من فرادى التقارير عن عمليات حفظ السلام، كان من الضروري تقديم هذا النوع من المعلومات في جداول موحدة ترفق بالتقرير العام للجنة الاستشارية عن عمليات حفظ السلام (A/59/736). وتشمل المعلومات التي ستقدم ما يلي: (أ) النفقات في الفترة الجارية؛ (ب) معدل شغل الوظائف الحالي؛ (ج) حالة سداد التكاليف للقوات/قوات الشرطة المشكلة، والمعدات المملوكة للوحدات وتعويضات الوفاة والعجز؛ (د) الوضع النقدي للبعثات؛ (هـ) حالة الاشتراكات.

١٤ – وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد نشرت القوات بالكامل في ٤٠ موقعا، وذلك بنشر ٧٨٧ ٢ فردا في قطاع الشرق، و ١٠٢ ٢ فرد في قطاع الغرب و ٩٥٦ فردا، بمن فيهم ١٢٠ من ضباط الأركان بمقر قيادة القوة في أبيدجان. ويتعلق العجز البالغ ٣ في المائة تحت بند الوحدات العسكرية بأطقم وأفراد الدعم لوحدة طيران مكونة من ٨ طائرات عسكرية عمودية لم تُنشر بعد. وتجري عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مجموعة من المناقشات مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، ولكنها لم تتمكن بعد من تحديد وحدة طيران تتوافر لديها القدرات اللازمة من حيث المرونة والقدرة على نقل القوات بسرعة في بيئة معادية. وإلى أن يجري التوصل إلى اتفاق مقبول، سيتعين شراء بعض هذه الخدمات من الموردين التجاريين.

١٥ – وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن عدم حدوث تحسن في معدلات الشغور كان إلى حد كبير نتيجة للأزمة التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والتغيرات التالية التي ترتبت على ذلك في مستوى الأمن وتغييره من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣ والمرحلة ٥ في أبيدجان. وأدت هذه التغيرات إلى إجلاء ٢١٨ موظفا دوليا غير أساسي من البعثة والمقرات القطاعية وتعليق العمل، بما في ذلك أنشطة التوظيف لقرابة ٧٠ يوما، حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونظرا لعدم تمكن الموظفين المعينين حديثا من الانضمام إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحين تحسن حالة الأمن، ومع مراعاة الوقت اللازم لعودة جميع المكاتب إلى العمل بكامل قوتها، فقد تأخرت حملة التوظيف لمدة ثلاثة أشهر. وكان لهذا التأخير أثر على أنشطة المشتريات والمشاريع الرئيسية الأخرى.

١٦ – ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية عن المعلومات المتعلقة بفرادى أوجه الإنفاق في سياق مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في الفقرات الواردة أدناه.

رابعا – الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

ألف – الولاية والنتائج المتوخاة

١٧ – أُنشئت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وفي ذلك الحين طُلب إلى الأمين العام أن ينقل السلطات من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وكان قد عُهد إلى البعثة في أول الأمر بمراقبة وقف إطلاق النار والمساعدة في تحسين حالة القانون والنظام وحماية حقوق المدنيين والمساعدة في تحسين الأحوال الإنسانية وحقوق الإنسان وضمان عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين. وفي أعقاب ذلك، جرى مرة أخرى التوسع في ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٥٨٤ (٢٠٠٥) بحيث تشمل المسؤولية الإضافية عن مراقبة حظر توريد الأسلحة إلى كوت ديفوار والقيام بدور أوسع نطاقا في تحقيق السلم والاستقرار في البلد.

١٨ – وقدم ممثلو الأمين العام إحاطة إلى اللجنة الاستشارية بشأن السياق الحالي وحالة العملية في أعقاب الأحداث التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقد خفض مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن مستوى الأمن من المرحلة الخامسة إلى المرحلة الثالثة، ولكن أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والمنشآت ما زال من دواعي القلق. ويوجد معدل متزايد من الجرائم المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة وموظفي البعثة ومشاعر سلبية متزايدة فيما يتعلق بالأمم المتحدة.

١٩ – وما فتئت التحركات العلنية لجماعات الميليشيات المسلحة وانعدام القانون والنظام وزيادة التوتر بين القوات الحكومية وقوات المتمردين تعرقل العمل السلس لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإحراز تقدم في جميع مجالات ولاية البعثة، بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الإنسان وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة المستقلة للانتخابات، وهي الهيئة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات وإدارتها قد جرى تعليقها مؤقتا، ولم ينجز بعد عدد كبير من المهام التقنية من قبيل استكمال القوائم الانتخابية مع أن الوقت المتبقي لتنظيم الانتخابات تنظيما سليما يمضي بسرعة مما يعرض فكرة إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ للخطر.

٢٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تنفيذ بعض عناصر ولايتها تعتمد على التوصل إلى اتفاق سلام، وأن التركيز ينصب في هذا الصدد على مبادرة الوساطة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بقيادة رئيس جنوب أفريقيا، ثابو مبيكي، التي بدأت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأُبلغت اللجنة أنه أحرز تقدم ضئيل لحين إجراء المحادثات الأخيرة في بريتوريا في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عندما تحقق نتائج إيجابية، أي توقيع الأطراف الإيفوارية لاتفاق بريتوريا في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ويتوخى الاتفاق قيام الأمم المتحدة بدور في عدة مجالات، بما فيها عملية نزع السلاح وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها وتنظيم الانتخابات وتدريب قوات الأمن المساعد في الشمال. وستقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وسيتيح هذا فرصة لإجراء مناقشات بشأن تنفيذ اتفاق بريتوريا وإيضاح الدور المقترح للأمم المتحدة.

٢١ - وتعتزم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نشر مواردها الإدارية واللوجستية في أربعة مواقع، بالإضافة إلى مقرها في أبيدجان. وعقب الأحداث التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، توقف تجديد مقر البعثة المتكامل بفندق سيبروكو في أبيدجان لمدة ثلاثة أشهر. ويُعتزم إنجاز ذلك التجديد بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٢٢ - وتعتزم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، دعما لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أن تنشر الموارد البشرية والموارد المادية على حد سواء في ١١ موقعا حُددت لإعادة التجميع، يوجد ستة مواقع منها في مناطق تسيطر عليها القوات الحكومية وخمسة مواقع في الأراضي التي تسيطر عليها القوات الجديدة. وتُقدر ميزانية البرنامج عموما بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨. ومن المتوخى أن يُمول البرنامج من خلال مساهمات من البنك الدولي (٨٥ مليون دولار) وحكومة كوت ديفوار (٣٠ مليون دولار) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٥ مليون دولار)، على أن يُجمع المبلغ المتبقي وقدره ٢٠ مليون دولار من الجهات المانحة الدولية، التي لم تُحدد بعد، من خلال اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. **وتناقش اللجنة الاستشارية تمويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (A/59/736).**

٢٣ - وقد أعربت اللجنة الاستشارية بالفعل عن تقديرها للإطار المحدد تحديدا جيدا والمفصل والشفاف الذي يرتكز على تحقيق النتائج لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك في تقريريها السابقين A/58/806 و A/59/419، وتثني اللجنة مرة أخرى على البعثة لعرضها الواضح والغني بالمعلومات لإنجازاتها المتوقعة والنواتج ذات الصلة في كل مجال من

مجالات ولايتها. بيد أن اللجنة تشير إلى أنه في بعض الحالات يبدو أن الإنجازات المتوقعة تمثل هدفا رفيع المستوى، لا إنجازا يمكن تحقيقه في غضون الإطار الزمني للميزانية المقترحة.

٢٤ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بإمعان النظر في صياغة الإنجازات المتوقعة وتشدد على أهمية اشتراك أرفع مستويات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتقديمهم التوجيهات في صياغة الأهداف الاستراتيجية، فضلا عن عملية إعداد الميزانية.**

باء - الاحتياجات من الموارد

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

	عدد الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	عدد الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦	الفرق
المراقبون العسكريون	٢٠٠	٢٠٠	صفر
الوحدات العسكرية	٦ ٠٤٠	٦ ٠٤٠	صفر
الشرطة المدنية[أ]	٣٤٥	٣٤٥	صفر

(أ) باستثناء مفوض الشرطة المدنية، وأربعة من ضباط الشرطة المعينين بموجب عقود مدنية دولية.

٢٥ - بلغت تقديرات التكاليف الكلية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ مبلغ ٨٠٠ ٤٠٣ ١٦٦ دولار، أي بزيادة قدرها ٠٠٠ ١٤٥ ٥ دولار (٣,٢ في المائة) على المبلغ المخصص لهذا الغرض في الفترة الجارية.

٢٦ - وتعكس الاحتياجات المقدرة البالغة ٦٠٠ ٩٦٣ ٩ دولار لتمويل المراقبين العسكريين زيادة قدرها ٢٠٠ ٠٥٤ ١ دولار (١١,٨ في المائة)، وتستند إلى نشر كامل القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ مراقب عسكري، مع مراعاة عامل دوران للموظفين قدره ٣ في المائة فيما يتعلق ببدل الإقامة المقرر للبعثة، بالمقارنة بمعامل تأخير في النشر قدره ١٠ في المائة طُبق في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن معدل التأخير الفعلي في النشر حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بلغ ١٤,٥ في المائة.

٢٧ - وتبلغ تقديرات تكاليف الوحدات العسكرية ٩٠٠ ١١٧ ١٤١ دولار، أي بزيادة قدرها ٦٠٠ ٥٦٩ ١ دولار (١,١ في المائة) على المبلغ المخصص لهذا الغرض في الفترة الجارية. وترجع الزيادة أساسا إلى النشر الكامل المتوقع للوحدات، مع تطبيق معامل دوران للجنود قدره ٣ في المائة، وصرف الجزء الخاص بوجبات أفراد الدرك من بدل الإقامة المقرر للبعثة من هذا العنصر، بالمقارنة بمعامل تأخير في النشر قدره ٥ في المائة طُبق في الفترة السابقة.

٢٨ - وتُطلب زيادة في تمويل الشرطة المدنية قدرها ٢٠٠ ٥٢١ ٢ دولار (١٩,٧ في المائة) على مخصصات الفترة الجارية. والسبب الرئيسي لهذا الفرق هو النشر الكامل المتوقع للقوام المأذون به للبعثة البالغ ٣٤٥ فردا من أفراد الشرطة (باستثناء مفوض الشرطة المدنية، وأربعة من ضباط الشرطة الذين اعتُمدت لهم مبالغ ضمن فئة الموظفين الدوليين). وطُبق معدل تأخير في النشر قدره ١٥ في المائة عند حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالصعوبات التي تواجهها البعثة في تعيين موظفين ناطقين بالفرنسية، وكون ٣٧,١ في المائة من العدد الكلي المأذون به لأفراد لشرطة المدنية لم ينضموا إلى البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢٩ - وفيما يتعلق بأماكن الإقامة ذات الجدران الصلبة الخاصة بالجنود، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن بناء هذه المرافق تأخر أيضا بسبب أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقد بدأت إتاحة المرافق، وسيبدأ الجنود الانتقال إلى أماكن إقامتهم الجديدة عما قريب. أما في الوقت الحاضر فيقيم الضباط في فنادق توفرها الأمم المتحدة. وسيتم نقلهم أيضا كلما توافرت المرافق الجديدة.

٣٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن وحدة النقل الجوي، بما فيها ثماني طائرات عمودية عسكرية وموظفي الدعم، لم تُنشر حتى الآن، ولم يُحدد بعد بلد للمساهمة بقوات. وتلاحظ اللجنة أن الوضع لم يتغير منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عندما نظرت في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد لاحظت اللجنة، في ذلك الحين، أنه كان مقررا في الميزانية نشر هذه الوحدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢ - الموظفون المدنيون

	عدد الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥	عدد الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦	الفرق
الموظفون الدوليون[أ]	٣٨٤	٤٢٥	٤١
الموظفون الوطنيون[أ][ب]	٤٠٤	٤٧٤	٧٠
متطوعو الأمم المتحدة[ج]	٢١٥	٢٢٥	١٠

(أ) باستثناء ٣ من الموظفين الدوليين وموظف وطني واحد المكلفين بالعمل في مكتب مراجع الحسابات المقيم، التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وستمول هذه الوظائف من حساب دعم عمليات حفظ السلام، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(ب) من ضمنهم كبار الموظفين الوطنيين.

(ج) شمل هذه الفئة ١٢٠ وظيفة انتخابية شاغرة، تنتظر اتخاذ قرار بشأن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣١ - وتُقترح زيادة كلية قدرها ٦٠٠ ٥٥٩ ١٧ دولار (٣٤,٦ في المائة) تحت بند الموظفين المدنيين للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، على المبلغ المخصص لهذا الغرض في الفترة الجارية، باستخدام نفس معدلات الشغور المطبقة في الفترة الجارية. غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن معدلات الشغور الفعلية في وظائف الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، (البالغة ٣٠,٧ و ٢٦,٣ و ٦٠,٩ في المائة، على التوالي)، تظل أعلى بكثير من المعدلات المستخدمة لتحديد تقديرات التكاليف (وهي ٢٠ و ١٥ و ٢٠ في المائة، على التوالي).

٣٢ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة تحت بند الموظفين الدوليين ٥٠٠ ٧١٦ ٥١ دولار، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٠٩٥ ١٤ دولار (٣٧,٥ في المائة) على مخصصات الفترة الجارية، استنادا إلى معدل شغور قدره ٢٠ في المائة، وإلى متوسط النفقات الفعلية لمرتبات الموظفين والاقتطاعات الإلزامية من مرتباتهم في جميع بعثات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (باستثناء قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والبعثات القائمة)، إذ إن متوسط النفقات الفعلية للبعثة غير متاح في الوقت الحاضر، نظرا لأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تُنشأ إلا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. والعوامل الرئيسية التي تسهم في الفرق هي النشر المتوقع لجميع الموظفين الدوليين المعتمدين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (بالمقارنة بالنشر التدريجي خلال الفترة الجارية)، فضلا عن رصد مبلغ للوظائف الإضافية وعددها ٤١ وظيفة، على أن يتم نشرها تدريجيا. وقد قُدرت التكاليف العامة للموظفين بـ ٨٣ في المائة من صافي المرتب، بما في ذلك مخصصات بدل مراكز العمل الخطرة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالموظفين الوطنيين، تبلغ الاحتياجات المقدرة ٠٠٠ ٧٢٦ ٩ دولار، أي بزيادة قدرها ٩٠٠ ٠٥٩ ٢ دولار (٢٧,٥ في المائة) على مخصصات الفترة الجارية، استنادا إلى معدل دوران للموظفين قدره ١٥ في المائة، وإلى مرتبات الموظفين من الدرجة السادسة من الرتبة خ ع-٤، والدرجة الخامسة من رتبة الموظفين الوطنيين، والاقتطاعات الإلزامية من مرتباتهم، والتكاليف العامة للموظفين في جداول مرتبات الموظفين الوطنيين المعمول بها اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويرجع الفرق إلى النشر المتوقع لجميع الموظفين الوطنيين المعتمدين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (بالمقارنة بنشرهم التدريجي خلال تلك الفترة)، مضافا إليه اعتماد لـ ٧٠ موظفا إضافيا، على أن يتم نشرهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٣٤ - وفيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة، تبلغ الاحتياجات المقدرة ٦٠٠ ٨٣٤ ٦ دولار، تمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٣٦٨ ١ دولار (٢٥ في المائة) على مخصصات الفترة الجارية، استنادا إلى معامل دوران للموظفين قدره ٢٠ في المائة. ويرجع الفرق إلى النشر المتوقع لجميع

متطوعي الأمم المتحدة المعتمدين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (بالمقارنة بنشرهم التدريجي خلال تلك الفترة)، مضافا إليه اعتماد لـ ١٠ متطوعين جدد اقتُرح تعيينهم، على أن يتم نشرهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

التوصيات المتعلقة بالوظائف

٣٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بذلت جهودا جادة لمعالجة التوصيات المتعلقة بالوظائف الواردة في التقرير السابق للجنة (A/59/419، و Corr.1)، وأن استعراض المهام التي تؤديها الوظائف المحددة لإعادة تبريرها (قرار الجمعية العامة ١٦/٥٩) أدى إلى تقديم اقتراحات بخفض رتبة وإلغاء بعض الوظائف. وتشجع اللجنة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على إجراء هذا الاستعراض باستمرار، وتكييف مستويات الوظائف وتحديدها كلما أمكن ذلك، وفقا للاحتياجات التشغيلية المتغيرة، وكذلك وفقا للمسؤوليات والمهام الفعلية المضطلع بها، مع النظر في إمكانية إدماج بعض المهام بغية ضمان استخدام الموارد بأكبر قدر من فعالية التكاليف.

(أ) **التوجيه التنفيذي والإدارة**

٣٦ - نائب الممثل الخاص للأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنعاش والتعمير، برتبة أمين عام مساعد (إعادة تبرير وظيفة مأذون بها). تقترح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الإبقاء على هذه الوظيفة برتبة أمين عام مساعد بدلا من خفضها إلى الرتبة مد-٢. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نائب الممثل الخاص للأمين العام يتولى أيضا مهام الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المسؤول المكلف بالترتيبات الأمنية المتعلقة بموظفي جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوت ديفوار. وتلاحظ اللجنة كذلك أن الترتيب الذي جرت مناقشته بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام من أجل تقاسم تمويل وظائف نواب الممثلين الخاصين للأمين العام الذين يتولون أيضا مهام المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي، حيث يوفر البرنامج الإنمائي في العادة أموالا تبلغ كلفة وظيفة من الرتبة مد-٢، وتكمل الأمم المتحدة الاحتياجات الإضافية لوظيفة الأمين العام المساعد، هو ترتيب لم يبدأ العمل به بعد. وتوفر الأمم المتحدة في الوقت الحاضر المرتب والاستحقاقات والبدلات بأكملها لنائب الممثل الخاص للأمين العام في البعثة. **وبالنظر إلى دور نائب الممثل الخاص، لا ترى اللجنة سببا لعدم تطبيق الترتيب الذي تمت مناقشته مع البرنامج الإنمائي على جميع البعثات المعنية، بغض النظر عن المستوى الذي يتم تحديده لهذه الوظيفة في آخر المطاف. وتتوقع اللجنة أن البرنامج الإنمائي سيؤكد تعهده بتمويل هذه**

الوظيفة بما يبلغ تكلفة الرتبة مد-٢، وأن ينفذ هذا التعهد دون مزيد من التأخير، وتطلب اللجنة أن يتم إعلامها بذلك قبل تقديم ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما تتناول اللجنة الاستشارية هذه المسألة في تقريرها العام (A/59/736). واستنادا إلى التفاصيل الإضافية المقدمة عن مهام هذه الوظيفة، تقبل اللجنة الاستشارية مبررات الإبقاء عليها برتبة أمين عام مساعد.

٣٧ - مدير مكتب الممثل الخاص للأمين العام، برتبة مد-١ (إعادة تبرير وظيفة مأذون بها). بعد إجراء مزيد من الاستعراض لمسؤوليات هذه الوظيفة، تقترح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الإبقاء عليها برتبة مد-١. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

٣٨ - الموظف القانوني الرئيسي، برتبة مد-١ (إعادة تبرير وظيفة مأذون بها). بعد إجراء مزيد من الاستعراض لمسؤوليات هذه الوظيفة، ووفقا لتوصية اللجنة الاستشارية، تقترح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خفض رتبة هذه الوظيفة إلى الرتبة ف-٥. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

٣٩ - المساعد الخاص للممثل الخاص للأمين العام، برتبة ف-٥ (إعادة تبرير وظيفة مأذون بها). بعد إجراء مزيد من الاستعراض لمسؤوليات هذه الوظيفة، ووفقا لتوصية اللجنة الاستشارية، تقترح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلغاء هذه الوظيفة وتوزيع مهامها على مدير المكتب ومساعده. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

٤٠ - موظفا المراسم، موظف واحد من الرتبة ف-٢، وموظف واحد من كبار الموظفين الوطنيين (إعادة تبرير وظيفة مأذون بها/وظيفة جديدة). بعد إجراء مزيد من الاستعراض لمسؤوليات هاتين الوظيفتين ومهامهما، وباعتبار ما تتطلبانه من اطلاع واسع على العادات والتقاليد المحلية، ترى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن موظفا وطنيا سيكون أنسب لهذا العمل من موظف دولي. وتقترح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إنشاء وظيفة لموظف وطني للمراسم، ونقل وظيفة موظف المراسم من الرتبة ف-٢ إلى مكتب الشؤون السياسية كموظف شؤون سياسية مساعد. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

(ب) مكتب حقوق الإنسان

٤١ - أُبلغت اللجنة الاستشارية أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعتزم زيادة وجودها الميداني في مجال حقوق الإنسان في الجزء الشمالي من البلد، من خلال زيادة عدد

المكاتب الميدانية من ٤ إلى ٨ مكاتب، وتنشيط التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها ورصدها والإبلاغ عنها. كما تنوي العملية زيادة التشديد على التوعية بحقوق الإنسان في المجتمع ككل، وتعزيز قدرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية في مجال حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك وجودا على نطاق جغرافي أوسع في جميع أنحاء البلد. وقد زُودت اللجنة، بناء على طلبها، بتوزيع الموظفين الدوليين والوطنيين لشؤون حقوق الإنسان في المكاتب الإقليمية كافة.

٤٢ - ثلاثة من موظفي شؤون حقوق الإنسان من الرتبة ف-٣ (وظائف جديدة). تقترح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إنشاء ثلاث وظائف من الرتبة ف-٣ تُنشر في المكاتب الإقليمية لتعزيز قدراتها على التحقيق والرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان. **وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على هذا الاقتراح.**

٤٣ - ويُطلب تعيين الموظفين الوطنيين التالين في مكتب حقوق الإنسان:

(أ) موظفان لشؤون حقوق الإنسان، من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (وظيفتان جديدتان)؛

(ب) أربعة مساعدين إداريين من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (وظائف جديدة)؛

(ج) ستة سائقين/مساعدين لغويين من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (وظائف جديدة)؛

وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.

(ج) مكتب الشؤون السياسية

٤٤ - موظفان للشؤون السياسية برتبة ف-٣ (وظيفتان جديدتان)، وموظف معاون للشؤون السياسية برتبة ف-٢ (موظف معاون للشؤون السياسية منقول من مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وهو موظف سابق للمراسم). تقترح البعثة إنشاء هذه الوظائف لتدعيم القدرة التحليلية وقدرة الرصد لمكتبها للشؤون السياسية كجزء من عملية السلام، وكذلك للاضطلاع بمتطلبات الإبلاغ الإضافية المتعلقة برصد وقف إطلاق النار. وصدر أيضا تكليف بالعملية بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٨٤ (٢٠٠٥) لتوفير منظور سياسي، بما في ذلك بعده الإقليمي المتعلق بتنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة. ومن المقرر إيفاد أحد موظفي الشؤون السياسية برتبة ف-٣ إلى دولوا، بالميدان. وسيستقر الموظف الآخر للشؤون السياسية

والموظف المعاون للشؤون السياسية بمكتب المقر في أبيدجان. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

(د) مكتب المساعدة الانتخابية

٤٥ - موظفان إقليميان لشؤون الانتخابات برتبة ف-٣ (وظيفتان جديدتان)، وموظفان إقليميان لشؤون الانتخابات برتبة ف-٢ (وظيفتان جديدتان). تقترح البعثة إنشاء هذه الوظائف لتقديم المشورة والمساعدة إلى الأجهزة الوطنية المحلية لتحديد الهوية والانتخابات، علاوة على الإشراف على موظفي الانتخابات وعددهم ١٢٠ موظفا (من متطوعي الأمم المتحدة) الذين سيجري نشرهم في الميدان والتنسيق بينهم. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نشر هؤلاء الموظفين و ١٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة في الميدان سيبدأ فور العلم بصدور قرار بشأن إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. واستندت هذه المقترحات إلى تقييم احتياجات الانتخابات في كوت ديفوار الذي أجرته شعبة المساعدة الانتخابية بالمقر في نيويورك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من المسميات الوظيفية للوظائف المطلوبة وهي موظفون ''إقليميون'' لشؤون الانتخابات، فيعتزم نقل أحد الموظفين برتبة ف-٣ إلى المقر. وعلاوة على ذلك قُدمت معلومات ضئيلة جدا بشأن تنظيم الانتخابات، وتكلفتها، ودور العملية فيها. وتثق اللجنة في أن المزيد من المعلومات الكاملة بشأن دور هؤلاء الموظفين وأنشطتهم ستقدم في بيان الميزانية التالية. **وعلى الرغم من الشكوك التي تحيط حاليا بإجراء الانتخابات، في ضوء التطورات الأخيرة (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه)، فإن اللجنة الاستشارية لا تعترض على هذا الاقتراح.**

(هـ) الاتصالات والإعلام

٤٦ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة قامت بشن حملة توعية عامة ترمي إلى تهيئة المناخ المعزز للسلام ومكافحة حجب المعلومات ووسائط الإعلام التي تحض على الكراهية دعما لعملية السلام. وتضطلع محطة الإذاعة التابعة للبعثة على الموجة المتوسطة، والتي بدأت إرسالها في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وتذيع حاليا لمعظم أنحاء البلد تقريبا، على مدى ٢٤ ساعة يوميا وسبعة أيام في الأسبوع، بدور رئيسي في هذه الحملة، وكذلك في مواجهة سوء الفهم الجماهيري المنتشر فيما يتعلق بدور البعثة. وتعتزم العملية توسيع نطاق إعلامها المتعدد الوسائط وبرنامج الدعوة في جميع أنحاء البلد دعما لعملية السلام وكذلك رصدها وتحليلها اليومي لوسائط الإعلام.

٤٧ - رئيس مكتب الاتصالات والإعلام برتبة مد - ١ (إعادة تبرير الوظيفة). استعرضت البعثة مهام هذه الوظيفة في ضوء ملاحظات اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق

(A/59/419 و Corr.1). ويرد وصف تفصيلي لمهامها في الفقرة ١٠ (أ) من تقرير الميزانية (A/59/750). وتقترح البعثة الإبقاء على الوظيفة برتبة مد - ١. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

٤٨ - المتحدث الرسمي برتبة ف-٥ (إعادة تبرير الوظيفة). استعرضت البعثة مهام هذه الوظيفة في ضوء ملاحظات اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (A/59/419 و Corr.1). ويرد وصف تفصيلي لمهامها في الفقرة ١٠ (ب) من تقرير الميزانية (A/59/750). وتقترح البعثة خفض رتبة هذه الوظيفة من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

٤٩ - موظفان إقليميان لشؤون الإعلام برتبة ف-٣ (وظيفتان جديدتان). تطلب البعثة هاتين الوظيفتين لقطاعي الشرق والغرب بغية تعزيز قدرة مكتب الاتصالات والإعلام على رصد وتحليل وسائط الإعلام السمعية - البصرية والمطبوعة وغيرها من وسائط الإعلام وتعزيز أنشطة التوعية في الميدان. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

٥٠ - ومن المقترح تزويد مكتب الاتصالات والإعلام بالموظفين الوطنيين التالين من فئة الخدمات العامة:

(أ) أربعة موظفين مساعدين لشؤون الإعلام (مراسل صحفي)، (وظائف جديدة)؛

(ب) أخصائيان للاسلكي، (وظيفتان جديدتان)؛

(ج) كاتب/سائق (وظيفة جديدة).

وهذه الوظائف الخاصة بالموظفين الوطنيين مطلوبة لتعزيز القدرة الإعلامية في قطاعي الشرق والغرب لإذاعة تقارير عن ولاية وأنشطة العملية باللغات الوطنية وزيادة قدرة إذاعة البعثة في الميدان. وهذه الموارد الإضافية مطلوبة لدعم إعلام متعدد الوسائط على النطاق الوطني وبرنامج الدعوة دعما للعملية السياسية وتوسيع نطاق الأنشطة الإعلامية في جميع أنحاء البلد. **وتثني اللجنة الاستشارية على البعثة لإضافة وظائف لموظفين وطنيين في هذا المكتب وتؤكد أهمية تعزيز قدرة ودور الموظفين الوطنيين. وتوصي اللجنة بقبول هذا الاقتراح.**

(و) عنصر الدعم

٥١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ما مجموعه ٩١ وظيفة جديدة مطلوبة تحت هذا العنصر، بما فيها وظيفة واحدة في مكتب كبير الموظفين الإداريين، و ٢٠ وظيفة في إطار

الخدمات الإدارية، و ٢٧ وظيفة في إطار خدمات الدعم المتكامل، و ٤٣ في قسم الأمن. وأُبلغت اللجنة بأن زيادة الاحتياجات ترجع أساسا إلى الأنشطة الجارية لمرحلة بدء تشغيل البعثة التي تأجلت بسبب أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك تجديد/بناء المرافق، وشراء المعدات، وإنشاء المكاتب الميدانية، وتعيين الموظفين وتنسيبهم. ومن المقرر الانتهاء من بناء مقر البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٥. **ومن المتوقع أن يتم نقل جميع الموظفين إلى المنشآت الجديدة في غضون فترة ستة أشهر. وتتوقع اللجنة الاستشارية انخفاضا في تكاليف عنصر الدعم بعد استكمال البناء والنقل إلى المقر الجديد، مع التركيز على التحول من أنشطة وتكاليف مرحلة بدء التشغيل إلى صيانة المنشآت.** وفي الوقت نفسه، أبلغت البعثة اللجنة بأن أحد الاحتياجات المتعلقة بالعمليات قد تتمثل في افتتاح مواقع جديدة عديدة للقوات مما سيؤدي إلى خفض الوفورات المتوقعة بهذا الصدد. وأجرت اللجنة مناقشات مطولة مع ممثلي الأمين العام بشأن ضرورة استخدام الموظفين الوطنيين باعتباره أولوية كلما أمكن ذلك، ووضع استراتيجية للاستبدال التدريجي للموظفين الدوليين بموظفين وطنيين، نظرا لأن العملية تتطور من مرحلة بدء التشغيل إلى مرحلة البعثة القائمة.

مكتب كبير الموظفين الإداريين

٥٢ - مساعد لشؤون الميزانية، موظف وطني من فئة الخدمات العامة، (وظيفة جديدة). هذه الوظيفة مطلوبة لتعزيز قدرة وحدة الميزانية على رصد وتنفيذ الميزانية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

الخدمات الإدارية

قسم الشؤون المالية (وظيفتان جديدتان)

٥٣ - مساعدان للشؤون المالية، من متطوعي الأمم المتحدة (وظيفتان جديدتان). هاتان الوظيفتان مطلوبتان لتعزيز وحدتي كشوف المرتبات ومدفوعات البائعين في ضوء النشر الكامل للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

قسم المشتريات (٨ وظائف جديدة)

٥٤ - الوظائف التالية مقترحة لقسم المشتريات:

(أ) ثلاثة مساعدين لشؤون المشتريات، من فئة الخدمة الميدانية (وظائف جديدة)؛

(ب) ثلاثة مساعدين لشؤون المشتريات، موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة (وظائف جديدة)؛

(ج) مساعدان لشؤون المشتريات، من متطوعي الأمم المتحدة (وظيفتان جديدتان).

ومساعدو شؤون المشتريات الثمانية مطلوبون لتعزيز قسم المشتريات خلال البناء الجاري لمقر البعثة المتكامل، مما يحتاج إلى تجهيز أكثر من ٢٠ عقدا هندسيا معقدا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حين توجد متأخرات متراكمة من أوامر الشراء، فإن العمل الهندسي يجري على مراحل، نظرا لأن مبنى المقر الجديد يتعين أن يكون جاهزا بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بإدارة العقود بالتعاون الوثيق مع القسم الهندسي. ولا ترى اللجنة أن هناك حاجة إلى ثلاثة مساعدين لشؤون المشتريات من فئة الخدمة الميدانية. **وبعد أن وضعت هذا في الاعتبار، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظائف مساعد واحد لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية)، وثلاثة مساعدين لشؤون المشتريات (من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) واثنين من مساعدي شؤون المشتريات (من متطوعي الأمم المتحدة).**

قسم الخدمات العامة (١٠ وظائف جديدة، نقل وظيفتين)

٥٥ - الوظائف التالية مقترحة لقسم الخدمات العامة:

(أ) موظف للتخلص من النفايات، بفئة الخدمة الميدانية (وظيفة جديدة)؛

(ب) مساعدان للتخلص من النفايات، أحدهما موظف وطني من فئة الخدمات العامة، والآخر من متطوعي الأمم المتحدة (وظيفتان جديدتان)؛

(ج) مراقبان لإدارة المنشآت، موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة (وظيفتان جديدتان)؛

(د) مساعدان للشحن، أحدهما بفئة الخدمة الميدانية والآخر بفئة الخدمات العامة الوطنية (يتم نقلهما إلى قسم مراقبة الحركة).

وهذه الوظائف مطلوبة لتبسيط عملية التخلص من الأصول المشطوبة، وإدارة المخزون والمرافق، وتحسين الرقابة على تنقلات الشحنات. ومن المقرر نقل اثنين من مساعدي الشحن، أحدهما بفئة الخدمة الميدانية، والآخر موظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى قسم

مراقبة الحركة. وتبلغ الإضافة الصافية إلى قسم الخدمات العامة ثماني وظائف. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

خدمات الدعم المتكامل

المركز المشترك للعمليات اللوجستية (وظيفة واحدة جديدة)

٥٦ - مساعد للشؤون اللوجستية، من متطوعي الأمم المتحدة (وظيفة جديدة). هذه الوظيفة مطلوبة فيما يتصل بالنشر الكامل المتوقع لأفراد الوحدات العسكرية والتوسع في وجود العملية في المناطق الداخلية من البلد، وفيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالعمليات، وإيواء الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

قسم الإمدادات (وظيفتان جديدتان)

٥٧ - مساعد لمراقبة نوعية المواد الغذائية، بفئة الخدمة الميدانية (وظيفة جديدة)، ومساعد لعقود الوقود، بفئة الخدمة الميدانية (وظيفة جديدة). هاتان الوظيفتان مطلوبتان لرصد عقود حصص الإعاشة والوقود وأداء المقاولين، وضمان الامتثال للاتفاقات التعاقدية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

القسم الهندسي (٢٢ وظيفة جديدة)

٥٨ - الوظائف التالية مطلوبة للقسم الهندسي:

(أ) وظيفتان لميكانيكي أجهزة تكييف الهواء، من متطوعي الأمم المتحدة (وظيفتان جديدتان)؛

(ب) وظيفتان لميكانيكي مولدات كهرباء، موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة (وظيفتان جديدتان)؛

(ج) ١٣ وظيفة لميكانيكي أجهزة تكييف الهواء، موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة (وظائف جديدة)؛

(د) وظيفتان لكهربائي، موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة (وظيفتان جديدتان)؛

(هـ) ثلاث وظائف لسباكين، موظفان وطنيان فئة الخدمات العامة (وظائف جديدة).

وهذه الوظائف مطلوبة لدعم تنفيذ مشاريع التشييد، والمسائل المتصلة بصيانة المنشآت الإضافية والموسعة، بما في ذلك المقر المتكامل للبعثة، وأماكن العمل والمعيشة في ٧١ موقعا، وتشييد مباني صلبة الجدران تجميعية لإيواء الوحدات العسكرية. **وتتوقع اللجنة الانخفاض التدريجي لعبء العمل الحالي بعد استكمال أعمال التجديد/التشييد للمقر الجديد. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

قسم مراقبة الحركة (نقل وظيفتين)

٥٩ - مساعدان للشحن، أحدهما بفئة الخدمة الميدانية والآخر موظف وطني من فئة الخدمات العامة (منقولان من قسم الخدمات العامة). **توصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح**

قسم النقل (وظيفتان جديدتان)

٦٠ - منظم لشؤون النقل، بفئة الخدمة الميدانية (وظيفة جديدة)، ومساعد مخازن، موظف وطني من فئة الخدمات العامة (وظيفة جديدة). هاتان الوظيفتان مطلوبتان لدعم نشر أسطول كبير (٢٨٩) من المركبات المملوكة للأمم المتحدة في القطاعات. **وعلى الرغم من عدم توصيتها بإجراء تخفيض، فإن اللجنة الاستشارية تطلب إلى البعثة النظر في شغل وظيفة منظم لشؤون النقل على أن يكون من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة بدلا من فئة الخدمة الميدانية.**

(ز) قسم الأمن

٦١ - من المطلوب لقسم الأمن الوظائف التالية وهي ٢٤ وظيفة دولية و ١٩ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة:

(أ) ثلاثة موظفين لخطط الأمن، أحدهم بالرتبة ف - ٢ واثنان من فئة الخدمة الميدانية (وظائف جديدة)؛

(ب) موظفان للتدريب الأمني، من فئة الخدمة الميدانية (وظيفتان جديدتان)؛

(ج) عشرة ضباط أمن من فئة الخدمة الميدانية (وظائف جديدة)؛

(د) ستة عمال لاسلكي، من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (وظائف جديدة)؛

(هـ) ثلاثة مساعدين إداريين، من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (وظائف جديدة)؛

(و) تسعة عشرة موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة، بمن فيهم مراقبون لنوبات الحراسة ومساعدون للأمن الجوي (وظائف جديدة).

وهذه الوظائف مطلوبة لتعزيز الترتيبات الأمنية في جميع أنحاء منطقة البعثة. وفي ضوء الحالة الأمنية السائدة في البلد، فمن المقترح إنشاء وحدة للخطط والاتصال ووحدة للتدريب. ووظائف عمال اللاسلكي مطلوبة لتمكين البعثة من تشغيل نظام الاتصالات في حالات الطوارئ على مدار ٢٤ ساعة يوميا وسبعة أيام أسبوعيا. ولأسباب تتصل بأمن العمليات، ونظرا لحساسية وسرية المعلومات التي تمر من خلال المركز، ينبغي أن يضطلع موظفون دوليون بهذه المهام (انظر أيضا الفقرة ٦٦ أدناه). **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.**

٣ - التكاليف التشغيلية

التدريب

٦٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية الإجمالية للتدريب تبلغ ٨٠٠ ٧٦٦ دولار، بما في ذلك ٢٠٠ ٥٦ دولار لمستشاري التدريب، و ١٠٠ ٦١١ دولار للسفر، و ٥٠٠ ٩٩ دولار لرسوم التدريب واللوازم والخدمات. وتوضح البرامج التدريبية التفصيلية المقررة للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ وفقا للمعلومات التكميلية المقدمة من البعثة أنه نظرا لأن عددا كبيرا من الدورات تجري خارج منطقة البعثة، فإنها تنطوي على السفر لمسافات كبيرة. وأُبلغت اللجنة بأنه خلال مرحلة بدء التشغيل، كانت هناك حاجة إلى دورات من نوع ''تدريب المدربين''، وكذلك دورات التصديق التي يتعين الحضور فيها شخصيا. **ومن المتوقع أن ينخفض عدد دورات التصديق "خارج منطقة البعثة" عندما تتحول البعثة إلى بعثة قائمة.** ويتمثل الهدف الأساسي الذي ستركز عليه برامج التدريب التي وضعتها البعثة في تعزيز القدرة التقنية لموظفي البعثة في مجالات مثل الميزانية والمالية، والمشتريات، والإمدادات، والعمليات الجوية، والعمليات الهندسية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكذلك مهارات الاتصال والمهارات اللغوية بالانكليزية والفرنسية.

الاتصالات/الإعلام

٦٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ تشتمل على اعتماد يبلغ نحو ٢,٨ مليون دولار تحت بند الإعلام، بما في ذلك ١ ٨٣٢ ١٠٠ دولار للخدمات الإعلامية. **وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة إلى استخدام عدد كبير من المستشارين. وتتفهم اللجنة أسباب هذا، ولكنها تثق في أن الحاجة إلى هذه النفقات ستتناقص كلما جرى نقل المعارف والخبرات.**

السفر في مهام رسمية

٦٤ - قامت اللجنة الاستشارية بتبادل الآراء على نطاق واسع مع ممثلي الأمين العام بشأن هذه المسألة. وأكدت اللجنة مجددا أهمية أن يستكمل موظفو البعثة القائمين بزيارة المقر رحلاتهم بمجموعة متنوعة من الأغراض، وأن يقوم أولئك الأفراد المسافرون من المقر بزيارات لمختلف البعثات في نفس المنطقة الفرعية خلال نفس الرحلة. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تطبيق تقاسم التكاليف وإيراد النتائج بانتظام في تقارير الأداء.**

النقل البري

٦٥ - تعرب اللجنة عن قلقها، فيما يتعلق بالنقل البري، سواء للعدد الكبير من المركبات الرسمية في العملية أو بتنوع الطرازات. **وتطلب اللجنة إلى البعثة توحيد أسطول العملية بقدر الإمكان بهدف خفض تكاليف الصيانة وقطع الغيار ورصد تكوين أسطولها.** ونوقشت هذه المسألة على نطاق واسع في تقرير اللجنة العام عن عمليات حفظ السلام (A/59/736).

الأمن

٦٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحالة الأمنية عموما في جميع مناطق البلد غير مستقرة وقد تمثل تحديا لعمل البعثة بسلاسة وكذلك لتحقيق أهدافها. وأُبلغت اللجنة بأن مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن قد شارك في بعثة التقييم المبدئية وقام بتنسيق تحديد الاحتياجات الأمنية للبعثة. واتخذت إجراءات وتعزيزات أمنية، مثل تشغيل نظام الاتصالات في حالات الطوارئ في إطار مركز العمليات الأمنية بالتعاون الوثيق مع مكتب منسق شؤون الأمن وسيكون بمثابة نموذج يطبق في عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام. ويعمل المركز على مدار ٢٤ ساعة يوميا وسبعة أيام أسبوعيا. ولتعزيز ترتيباتها الأمنية، طلبت البعثة ٢٤ وظيفة دولية و ١٩ وظيفة وطنية إضافية (انظر الفقرة ٦١ أعلاه). وتلاحظ اللجنة

كذلك أن تقديرات التكاليف لخدمات الأمن للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ تبلغ ٠٠٠ ٩٩٩ دولار بزيادة تبلغ ٠٠٠ ٦٣٩ دولار (١٧٧,٥ في المائة). ويرجع الفرق إلى زيادة الحاجة إلى حراس الأمن، من ٢٠٠ حارس للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ إلى ٥٥٥ حارسا للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦. ويقدم هؤلاء الحراس خدمات أمنية في المنطقة المحيطة بمنشآت الأمم المتحدة في أبيدجان و ٧١ موقعا آخر، استنادا إلى عقد قائم مع شركة للخدمات الأمنية في أبيدجان. ويتيح هذا الترتيب للبعثة مواصلة اتباع قواعد مرنة لتعديل عدد حراس الأمن وفقا لخطورة الحالة الأمنية على أرض الواقع.

جيم - التعاون فيما بين البعثات

٦٧ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يوجد تعاون فعال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر البعثات في المنطقة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وخاصة في مرحلة بدء التشغيل وخلال أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتلقت البعثة معدات (مركبات، ومباني سابقة التجهيز، ومعدات للاتصالات، ومعدات طبية)، واستقبلت موظفين (مفتشي المعدات المملوكة للوحدات، ورؤساء وحدات المطافئ، وموظفي المشتريات، وموظفي الأمن)، كما تلقت دعما جويا. وفي مجال المشتريات، تمكنت البعثة من تبادل المعلومات بشأن نطاق عملها، والعقود وبيانات عن الأسواق، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بقواعد بيانات البائعين وقوائم المدعوين للوفاء باحتياجات عديدة، مثل معدات الأمن والعقود الإنجازية للوقود. ويجري تنسيق تبادل المعدات والسلع مع شعبة الدعم اللوجستي بإدارة عمليات حفظ السلام عن طريق موظفي الاتصال بكل بعثة. ونظرا لأن التعاون وتبادل الأصول بين بعثات المنطقة يبدو أنه يعمل بطريقة مرضية، فإن إدارة عمليات حفظ السلام لا تعتزم إنشاء مرفق إقليمي للإمداد، الذي يُرى أنه ليس فعالا من حيث التكلفة في هذه المرحلة.

٦٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا تتبادل المعلومات بانتظام بشأن التطورات السياسية والأمنية. ويلتقي بانتظام الممثلون الخاصون للأمين العام لهذه البعثات وممثل الأمين العام لغينيا - بيساو برعاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأقيمت صلات بين مقار قيادة القوات للبعثات الثلاث على مختلف المستويات، بما في ذلك تبادل ضباط الاتصال، وعقد اجتماعات بين البعثات عبر الحدود تضم قادة القطاعات والوحدات والمراقبين العسكريين. وتعقد الاجتماعات بين قادة القوات بانتظام وأنشئت أمانة مشتركة بين البعثات لتنسيق هذه الاجتماعات والاضطلاع بإجراءات المتابعة على السواء.

دال – المشاريع السريعة الأثر

٦٩ – تشكل المشاريع السريعة الأثر جزءا من استراتيجية ترمي إلى تحسين العلاقات بين حفظة السلام والمدنيين. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة تعتزم تنفيذ ١٠٠ مشروع سريع الأثر خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ بتكلفة إجمالية تقدر بمليون دولار. وتبين المعلومات التكميلية المقدمة من البعثة أن المشاريع ستكون في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٦ مشاريع)، والمرافق العامة (١٤ مشروعا) ونوع الجنس (٥ مشاريع)، والتعليم (٣٣ مشروعا)، والصحة (١٩ مشروعا)، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز (١٣ مشروعا)، ووسائط الإعلام (١٠ مشاريع). وخلال الفترة الحالية، يوجد ما مجموعه ٦٢ مشروعا قيد التنفيذ بتكلفة تبلغ ٣٠٥ ٦٨٨ دولار.

خامسا – الخلاصة

٧٠ – يرد الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في الفقرتين الفرعيتين ٥٦ (ج) و (د) من تقرير الميزانية المقترحة وتقرير النفقات (A/59/750).

٧١ – وأبدت اللجنة الاستشارية، في الفقرات ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٥٤ و ٦٤ و ٦٥ أعلاه ملاحظات وقدمت توصيات ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق وفورات. ومع وضع حقيقة أن الأمين العام لديه سلطة إدارة ميزانية البعثة ككل في الاعتبار، فإن التخفيضات يمكن أن تُجرى سواء في المجالات التي حددتها اللجنة أو في سواها، كلما سمحت الحالة بذلك. وفي ظل الظروف الحالية، ترى اللجنة أن احتياجات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ينبغي ألا تتجاوز ٠٠٠ ٦١٠ ٣٦٧ دولار. ويمثل هذا انخفاضا قدره ٦٠٠ ٢٢٥ ٤ دولار من التقدير الذي اقترحه الأمين العام.

٧٢ – ويرد الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في الفقرتين الفرعيتين ٥٦ (أ) و (ب) من الميزانية المقترحة (A/59/750). **وفي ضوء التعليقات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بخفض الاحتياجات المقدرة بالميزانية من ٦٠٠ ٨٣٥ ٣٧١ دولار إلى ٠٠٠ ٦١٠ ٣٦٧ دولار.**

الوثائق

- ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتقرير النفقات للفترة من ٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/750)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/419 و Corr.1)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/806)
- قرارا الجمعية العامة ٣١٠/٥٨ و ١٦/٥٩
- قرارات مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، و ١٥٨٤ (٢٠٠٥)
- تقرير الأمين العام المرحلي الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/186)
- تقرير الأمين العام المرحلي الثالث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/962 و Add.1)
- تقرير الأمين العام عن التعاون بين البعثات واحتمال قيام عمليات عبر الحدود بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/135)